



«نحتاج إلى 10 سنوات للمضي قدما نحو إصدار شهادات المنتجات الحلال في دول تخشى وجود أي ممارسات يمكن اعتبارها انتهازا لحيض الأديان».

أنا ماريا تيوزو  
رئيسة المؤسسة العالمية للتنمية الحلال الإيطالية

«شركة سابك أقرت بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين بقيمة 1.6 مليار دولار، تمثل 20 بالمئة من القيمة الاسمية للأسهم، وذلك عن النصف الثاني من العام الماضي».

بيان رسمي  
شركة سابك السعودية للبتروكيماويات

سابك  
SABK

اقتصاد

## رسوم جديدة تغلق أبواب صادرات السكر المصرية

● ضريبة بقيمة 165 دولارا للطن ترجح توقف الصادرات بالكامل ● استبعاد حل الأزمة وترجيح اتساع ظاهرة التهريب



صيد ثمين

عبد الوهاب علام:  
القرار مؤقت وسيسهّم  
في تقليل كمية الصادرات  
وتوفيرها للسوق المحلية

تصدر السكر وهي تعمل في إحدى المناطق الحرة. وتستهلك مصر نحو 3 ملايين طن من السكر سنويا لكنها تنتج أكثر قليلا من مليوني طن حيث تقوم الحكومة ومستوردون من القطاع الخاص بسد الفجوة من خلال مشتريات بين شهري يوليو وأكتوبر من كل عام.

نهاية العام الماضي لتزويد الدولة وارداتها من السكر بوتيرة سريعة رغم النقص الحاد في الدولار وارتفاع الأسعار العالمية مع تآكيدها المستمر أنه لا وجود لأزمة سكر في الأسواق.

وفي مارس الماضي ألغت مصر رسوم استيراد السكر الخام حتى نهاية عام 2017 في خطوة كان من المفترض أن توفر السكر في الأسواق بعد شح شديد لشهور.

ونسبت وكالة رويترز إلى تاجر سكر كبير في منطقة الشرق الأوسط قوله إن «القرار لن يغير أي شيء على أرض الواقع لأن السكر المنتج محليا لا يجري تصديره حاليا... صافولا هي الشركة الوحيدة التي

مواطن مقيد في البطاقات التموينية لشراء سلع بالأسعار المدعومة.

وتوقع أشرف الجزايري رئيس غرفة الصناعات الغذائية في اتحاد الصناعات أن تكون مضاعفة رسوم التصدير أكثر من 3 مرات «مانعة للتصدير. القطاع الخاص لن يقوم بالتصدير».

وقال إن «القرار جيد في حد ذاته وسيحافظ على السكر في السوق المحلية ولكن لن تكون له فاعلية كبيرة على الأسعار لأن المشكلة الحقيقية في التهريب لا بد من وجود سعر محلي عادل يماشى مع السعر العالمي». واختفى السكر بشكل شبه تام في متاجر التجزئة في أنحاء البلاد

وجهت الحكومة المصرية ضربة شديدة لمصدري السكر بفرض زيادة كبيرة في رسوم التصدير في محاولة لتوفير تلك السلعة الأساسية مع اقتراب شهر رمضان، الذي يرتفع فيه استهلاك السكر. ويقول محللون إن الرسوم الجديدة ستوقف الصادرات بالكامل لكنها لن تكفي لحل الأزمة.

عبد الحميد سلامة:  
ما دامت السوق المحلية  
محتاجة فلا ينبغي أن يصدر  
أحد السكر إلى الخارج



المحلية للتصدير إلى الخارج للاستفادة من ارتفاع الأسعار عالميا». وأكد أنه «تم إخضاع كافة أنواع السكر لرسوم الصادرات وذلك منعا للتحويل أو التلاعب من قبل الشركات المصدرة».

وذكر عبد الوهاب علام رئيس مجلس المحاصيل السكرية بوزارة الزراعة المصرية أن «الأسعار العالمية للسكر مرتفعة ومغرية للتصدير. هذا القرار سيسهم في تقليل كمية الصادرات وتوفيرها للسوق المحلية» مضيفا أن القرار مؤقت.

وأكد محمد فوزي رئيس شعبة السكر والحلوى في اتحاد الصناعات المصرية لوكالة رويترز «لدينا فجوة في مصر بين الإنتاج والاستهلاك بنحو مليون طن سنويا. الحكومة لديها نية حسنة في قرارها ولكنه لن يخفض الأسعار الحالية في السوق».

ورفعت مصر أسعار السكر المدعم في مارس الماضي بنسبة 31 بالمئة لتصل إلى 10.5 جنيه للكيلوغرام (0.58 دولار). ويكثر المصريون من استهلاك السكر الذي يباع في منافذ التموين الحكومية بسعر مخفض ضمن برنامج دعم ضخم يستهدف الفقراء.

وقال علام المسؤول عن دراسة السياسات الزراعية والإنتاجية والتسويقية للسكر في مصر إن «القرار لن يخفض أسعار بيع السكر محليا... لكنه سيسهم في الحفاظ على السعر الحالي».

وتقدم الدولة دعما لنحو 68.8 مليون مواطن من خلال 20.9 مليون بطاقة تموين. وتخصص الحكومة 21 جنيها شهريا لكل

القاهرة - أعلنت الحكومة المصرية عن زيادة رسوم صادرات السكر بنسبة تزيد على 233 بالمئة لتصل إلى 3 آلاف جنيه للطن (نحو 165 دولارا) على جميع أنواع صادرات السكر اعتبارا من مطلع الشهر الحالي.

ويقول خبراء إن الرسوم التي أعلنت في الجريدة الرسمية أمس قد تكون «مانعة» للصادرات الضئيلة بالفعل. وكانت الحكومة قد فرضت في مايو 2016 رسوم تصدير بواقع 900 جنيه للطن (نحو 50 دولارا بأسعار الصرف الحالية) واستمرت حتى نهاية العام الماضي.

وتحاول الحكومة من خلال تلك الرسوم توفير إحدى السلع الاستراتيجية في الأسواق المحلية بعد أزمة خانقة عانت منها لعدة أشهر منذ أكتوبر الماضي وذلك استعدادا لحلول شهر رمضان الذي يبدأ أواخر مايو المقبل. ويرتفع فيه استهلاك السكر بدرجة كبيرة.

ولا توجد أرقام رسمية معلنة لحجم صادرات مصر من السكر، لكن وكالة رويترز نسبت إلى عبد الحميد سلامة رئيس شركة الدلتا للسكر قوله إنها بلغت نحو «250 ألف طن فقط العام الماضي».

وأضاف أن «تلك الصادرات كانت من أسباب الأزمة التي عانت منها البلد... ما دامت السوق المحلية محتاجة فلا ينبغي أن يصدر أحد السكر إلى الخارج».

وقال وزير التجارة والصناعة طارق قابيل في بيان أمس إن القرار يستهدف «إعادة انضباط سوق السكر المحلية والحفاظ على الارصدة الحالية من السكر لتوفير احتياجات السوق المحلية خاصة في ظل توجه الشركات

أشرف الجزايري:  
القرار جيد لكن المشكلة  
في التهريب. لا بد من تحرير  
أسعار السكر



## السعودية توسع أدوات الاقتراض إلى الصكوك الإسلامية الدولية

● الرياض تجمع 9 مليارات دولار من أسواق المال العالمية ● الطلب الكبير يؤدي إلى تراجع فوائد الاقتراض

وكالة بلومبيرغ:  
مستويات الفوائد جرى  
خفضها بعد الإقبال الكبير  
على الطرح السعودي

ونكرت أن مستويات الفوائد المذكورة جرى خفضها بعد الإقبال الكبير على الطرح لتصل إلى 1 بالمئة فوق متوسط عقود المبادلة لشريحة 5 سنوات وعند 1.4 بالمئة فوق عقود المبادلة لأجل 10 سنوات. وكان التقرير الأخير لوكالة موديز للتصنيف الائتماني قد عزز الثقة في الاقتصاد السعودي بعد أن أكدت نهاية الشهر الماضي أن المركز المالي للسعودية لا يزال قويا، رغم أنها أشارت إلى أن الاعتماد الكبير على النفط يمثل تحديا رئيسيا على الصعيد الائتماني.

وقالت الوكالة إنها تتوقع أن يكون «تطبيق خطط الإصلاح الطموحة والشاملة التي أعلنتها الحكومة السعودية زخرا بالتحديات»، لكنها أكدت أنها في موقف متين بسبب احتياطياتها المالية الكبيرة.

وأبقت الوكالة على تصنيف اقتصاد السعودية عند درجة «أي 1» مع نظرة مستقبلية مستقرة مدعومة بقوة المركز المالي للبلاد والاحتياطيات الكبيرة من النفط والغاز، التي تتمتع بتكلفة إنتاج منخفضة، إضافة إلى ترجيح ارتفاع مستويات تدفقات السيولة الخارجية.

وأشارت إلى أن النظرة المستقبلية المستقرة للسعودية تعكس وجهة نظر وكالة موديز بأن المخاطر الاقتصادية والمالية التي تهدد تصنيف السعودية متوازنة إلى حد كبير.

وأعلنت السعودية في العام الماضي عن رؤية مستقبلية طموحة تمتد حتى عام 2030 وتهدف إلى خفض اعتمادها على إيرادات صادرات النفط الذي يشكل مصدر الدخل الرئيسي للبلاد.

وأعلنت الرياض نهاية العام الماضي عن موازنة العام الحالي بإجمالي نفقات تبلغ نحو 237.3 مليار دولار. وتوقعت فيها تسجيل عجز يقدر بنحو 52.8 مليار دولار.

وفي تقرير صدر هذا الشهر قالت شركة «جدي للاستثمار» السعودية إن الاحتياطي الأجنبي للبلاد بما في ذلك الأوراق المالية وإيداعات البنوك والذهب انخفضت إلى أدنى مستوى لها منذ ست سنوات.

وقال عدد من الباحثين أن أي إصدار للسندات السيادية الدولية في الفترة المقبلة بما فيها الصكوك الإسلامية سوف يخفف الضغط على السحب من احتياطي العملة الأجنبية في البلاد.

ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية إلى باترك دينيس الاقتصادي البارز في شؤون الشرق الأوسط في مؤسسة أكسفورد إيكونوميكس في لندن قوله إن بيع الصكوك يساعد على جعل السعودية «في وضع قوي من حيث التمويل».

والعام الماضي أطلقت السعودية رؤية 2030 التي تشتمل على إصلاحات اقتصادية واجتماعية واسعة، وتدعو إلى تطوير القطاعات غير النفطية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والقاعدة الاستثمارية الأوسع على أن توظف سعوديين.

وبدأت السعودية يوم الثلاثاء الماضي عملية بيع الصكوك الإسلامية الدولية، وهو الطرح الذي منحه وكالة موديز للتصنيف الائتماني في الأسبوع الماضي تصنيفا مستقرا بدرجة «أي 1».

وكانت وزارة المالية قد أعلنت الأسبوع الماضي، أنها أتمت إنشاء برنامج دولي لإصدار أول صكوك دولية مقومة بالدولار بتعيين عدد من البنوك الاستثمارية الدولية والمحلية لإدارة الطرح.

وقالت وكالة بلومبيرغ للأخبار الاقتصادية إن الرياض حددت تسعير الإصدار الأولي عند 1.15 بالمئة فوق متوسط عقود المبادلة لشريحة 5 سنوات وعند 1.55 بالمئة فوق عقود المبادلة لشريحة 10 سنوات.

مليار دولار حجم الإقبال  
على الصكوك الدولية  
السعودية ما يصل إلى 4  
أضعاف حجم الإصدار

33

النفط بسبب انخفاض الأسعار منذ منتصف عام 2014.

ونكرت وكالة الأنباء السعودية أن «وزارة المالية تلقت طلبا قويا من المستثمرين على إصدارها الدولي الأول في إطار برنامج الصكوك حيث بلغ المجموع الكلي لطلبات الاكتتاب في تلك الصكوك أكثر من 33 مليار دولار».

وقالت إن حجم الإصدار تم تحديده بمبلغ إجمالي قدره 9 مليارات دولار، ينقسم مناصفة إلى شريحتين من الصكوك؛ الأولى لأجل 5 سنوات وتستحق في 2022، والثانية لأجل 10 سنوات وتستحق في عام 2027.

عبرت أسواق المال العالمية عن ثقتها الكبيرة بالأوضاع المالية للسعودية، حين بلغت طلبات الاكتتاب في أول إصداراتها الدولية من الصكوك الإسلامية نحو أربعة أضعاف قيمة الاكتتاب ما أدى إلى تراجع فوائد التسعير الأولي للإصدار.

ويقول محللون إن حجم الدين العام السعودي لا يزال منخفضا إلى حد كبير مقارنة بمتوسط المستويات العالمية، وهو ما يؤهلها للمزيد من الاقتراض، خاصة في ظل احتياطياتها المالية الكبيرة.

كما طرحت السعودية الصكوك للاكتتاب في السوق المحلية في مسعى لإصلاح الاقتصاد ومعالجة عجز الميزانية الناتج عن تراجع حاد في إيرادات صادرات



بوصلة جديدة لتمويل الاقتصاد